

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(ملخص رسالة الدكتوراه)

(القواعد الأصولية المتعلقة بالعارض والخلص منه عن طريق الجمع بين المعارضين أو ترجيح أحدهما على الآخر طبقاً من كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني) رحمه الله تعالى.

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين لهم يا حسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد احوت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وباب في القسم النظري ، وبابين في القسم التطبيقي وخاتمة.

* التمهيد: في إعطاء نبذة عن الأمامين البخاري وأبن حجر رحهما الله تعالى، وعن القواعد الأصولية وأهميتها للفقيه والحدث.

* أما الباب في القسم النظري فكان في الععارض وأركانه وشروطه وحالاته وأسباب قوته وأنواعه وكيفية دفعه والخلص منه.

* أما الباب الأول في القسم التطبيقي فقد تقدمه تمهيداً في تعريف الجمع وبين مدي الأخذ به وشروطه وكيفيته ومراتبه واهم طرقه عند الأصوليين، وبعقه تطبيق قواعد الجمع الأصولية في عشرة فصول تطبيقية تضمنت ما يزيد على أربع وستين وثلاثة من المسائل الفقهية المطبقة من فتح الباري.

* وأما الباب الثاني في القسم التطبيقي فقد تقدمه تمهيداً في تعريف الترجيح وأركانه وشروطه والقواعد العامة له وبين آراء الأصوليين في وجوب العمل بالراجح، يعقبه تطبيق قواعد التقاديم والترجيح بين الأدلة المعاصرة في ثلاثة فصول تطبيقية من فتح الباري تضمنت ما يربو على مائة مسألة فقهية من الفتح.

* أما أهم النتائج التي توصل إليها البحث فكانت كالتالي:

* إن الاختلاف بين المذاهب بين محير ومانع فأمر اعتباري: فالمحير فاعتبار وقوعه بسبب عجز الجتهد عن الوصول إلى المخرج مع وجوده بالفعل، أو الععارض من أجل الخلل الذي يعزى تلك الأدلة، ويدخل فيه ما يغير عنه بالعارض الظاهري أو الصوري وكذلك الععارض الجزئي، ولا فرق في ذلك بين القطعي والظني عند المحققين ، لأنه غير حقيقي. وأما المانع فاعتباره بقصد الشارع أو في الواقع ونفس الأمر، أو في الأدلة الظنية التي لا مخرج من تعارضها ، ويدخل فيها الععارض الكلي أو الععارض يعني التافق أو التضاد.

* إن دراسة الععارض من أهم الدراسات الأصولية في معرفة أقرب الأقوال إلى الصواب عن طريق الجمع أو السيخ أو الترجيح بين الأدلة المعاصرة ، لأن ما قرره علماء الشريعة الإسلامية من اعتبار علم أصول الفقه ميزاناً للفقه الإسلامي يتجلّي في استعمال تلك القواعد كقواعد فاصلة في التراعات والاختلافات في المسائل الفقهية المختلفة فيها بسبب الععارض .

* إن البحث في المسائل التطبيقية كان في الأدلة المعاصرة في تلك المسائل وبين وجه الجمع أو الترجيح إعمالاً لقواعد كل منها عند الأصوليين.

* إنه قد ظهرت بهذا البحث العلاقة الوثيقة بين أصول الفقه وبين الوجه مثلاً في الكتاب والسنة من خلال استعمال قواعد هذا العلم في شرح السنة باعتباره ميزاناً لفهم نصوص الكتاب والسنة استبطاناً واستدلالاً، ويدونه بختل هذا الميزان.

* إن كتب شروح السنة من أهم الكتب التي ضمت أثراً ضخماً من آثار الأصوليين من خلال شرح السنة المطهورة ولا سيما كتاب فتح الباري الذي اشتمل على كمية من الآراء الأصولية الهامة المعروفة منها إلى فحول علماء الأصول أو التي استقل بها الحافظ ابن حجر رحمة الله.

* توصلت إلى آراء أصولية للحافظ ابن حجر مبسوطة في ثانياً كتابه فتح الباري ، وخاصة ما يتعلّق بالعارض والخلص منه، وكانت معظم آرائه منسجمة مع جمهور الأصوليين كما في ترتيب طرق التخلص من الععارض ، واعتبار تعدد الفاظ الحديث إذا لم يمكن حل بعضها على البعض الآخر من باب الععارض ، واعتبار تخصيص العموم وتقييد المطلق وجهين من أوجه الجمع ، وجواز تخصيص العموم بالقياس وبالقرابة ، وترجح الموصول على المرسل والمرفوع على الموقف ، وتقدير الكثرة من الرواية على القلة . وقد تم تقديم رواية الصحابي على رأيه عند الععارض ، وغير ذلك . والله أعلم.

المشرف: د/ سعيد مصيلحي عتيبي

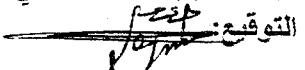


التوقيع:

يعتمده

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية : د/ محمد العقلاء

الباحث: جيلان خلتنا مامي



التوقيع: